المركـــز المالـــي الكـويتـي ش.م.ك.ع.
ص.ب رقم 23444، الصفاة 13095، دولة الكويت
Kuwait Financial Centre K.P.S.C.
Commercial registration number: 21330
Authorized & paid up capital: KD 48,080,174.700
P.O. Box 23444, Safat 13095, State of Kuwait
Tel +965 2224 8000 Fax +965 2242 5828
info@markaz.com complaints@markaz.com

الإشارة: 25/BK/CCD/20

التاريخ: 18 فبراير 2020

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين،
دولة الكويت

تحية طيبة وبعـد ،،

الموضوع: إعلان تصحيحي – البيانات المالية لصندوق فرصة المالي

بـالإشـــارة إلـــى المـوضـــوع أعـــلاه بخصوص الافصاح عن المعلومات الجوهرية كما ورد في الكتاب العاشر "الافصاح والشفافية" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية.

نحيطكم علماً بأنه حدث خطأ مطبعي في بيان المركز المالي (في النسخة العربية) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 لصندوق فرصة المالي وذلك في قيمة مساهمات حاملي الوحدات. وعليه تجدون مرفق طيه نموذج الإعلان تصحيحي مع تفاصيله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

Reference: 25/BK/CCD/20

Date: 18 February 2020

M/s Boursa Kuwait,
State of Kuwait

Greetings,

Sub: Corrective Disclosure - For Forsa Financial Fund

With reference to the above subject regarding the disclosure of material information as specified in Module 10 "Disclosure and Transparency" of the Executive Regulations of Law No. 7 of 2010 regarding the Establishment of the Capital Markets Authority and Regulating Securities Activities and its Amendments;

Please be informed that there has been a typographical error in the statement of financial position (Arabic version) for the year ended 31 December 2019 for Forsa Financial Fund in the value of Unitholders' Contributions. Accordingly, please find attached the corrective announcement form with the required details.

Sincerely,

Maha Abdulsalam Emad - مهى عبدالسلام عماد
Executive Vice President - نائب الرئيس التنفيذي

المركز
MARKAZ

كتاب الإفصاح والشفافية

نموذج الإعلان التصحيحي

التاريخ	18 فبراير 2020
اسم الشركة المدرجة	شركة المركز المالي الكويتي
عنوان الإعلان	إعلان تصحيحي بخصوص بيان المركز المالي (النسخة العربية) لصندوق فرصة المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
تاريخ الاعلان السابق	4 فبراير 2020
البيان الخاطئ في الاعلان السابق	• قيمة مساهمات حاملي الوحدات 38,274,11
تصحيح الخطأ	• قيمة مساهمات حاملي الوحدات 38,274,115
بيان اسباب الخطأ	خطأ مطبعي

مهى عبدالسلام عماد
نائب الرئيس التنفيذي
المركز
MARKAZ

صندوق فرصة المالي
(مدير الصندوق – شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.)
دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية
للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2019

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون : 7000 2228 965+
فاكس : 7444 2228 965+

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق فرصة المالي
(مدير الصندوق – المركز المالي الكويتي – ش.م.ك.ع.)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لصندوق فرصة المالي (مدير الصندوق – المركز المالي الكويتي – ش.م.ك.ع.) ("الصندوق")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2019، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "*مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية*" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات الادارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه، شركة مهنية كويتية ومكتب عضو في شبكة كي بي إم جي الدولية للخدمات الإكتتاب المستقلون لكي بي إم جي العالمية والتابعة لشبكة كي بي إم جي الدولية ("كي بي إم جي العالمية")، شركة سويسرية

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها النظام الأساسي للصندوق. برأينا، أن الصندوق يمسك سجلات محاسبية منتظمة. لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، وتعديلاته، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية أو النظام الأساسي للصندوق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه يؤثر ماديًا في نشاط الصندوق أو في مركزه المالي.

د. رشيد محمد القناعي
مراقب حسابات – ترخيص رقم 130 فئة "أ"
من كي بي ام جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي أم جي العالمية

الكويت في 2 فبراير 2020

صندوق فرصة المالي
(مدير الصندوق – شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.)
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
أرصدة لدى البنوك	*6*	2,938	149,697
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	*7*	51,643,431	41,852,589
موجودات أخرى	*8*	171,142	154,829
إجمالي الموجودات المتداولة		51,817,511	42,157,115
إجمالي الموجودات		51,817,511	42,157,115
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
المستحق لمدير الصندوق	*12*	71,493	58,171
المستحق لأمين الاستثمار	*12*	7,575	5,701
المستحق لمراقب الاستثمار	*12*	7,575	5,701
أرصدة دائنة أخرى		6,302	1,344
إجمالي المطلوبات المتداولة		92,945	70,917
إجمالي المطلوبات		92,945	70,917
صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد		51,724,566	42,086,198
متمثلة في:			
مساهمات حاملي الوحدات	*9 (أ)*	38,274,115	39,599,527
عجز الوحدات	*9 (ب)*	(18,534,009)	(18,311,754)
أرباح مرحلة		31,984,460	20,798,425
الإجمالي		51,724,566	42,086,198
عدد الوحدات القابلة للاسترداد القائمة	*9 (أ)*	38,274,115	39,599,527
صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)	*9 (ج)*	1.351	1.063

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.
مدير الصندوق

الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م.
أمين الاستثمار

صندوق فرصة المالي
(مدير الصندوق – شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.)
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
الأرباح			
صافي خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		(568,359)	(703,150)
صافي أرباح غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	*7*	11,004,172	2,970,685
إيرادات توزيعات أرباح		1,614,818	1,445,262
إيرادات فوائد		243	1,623
إيرادات أخرى		2,942	100
إجمالي الارباح		12,053,816	3,714,520
المصاريف			
أتعاب إدارة	*10 و12*	(765,677)	(668,033)
أتعاب أمين الاستثمار	*11 و12*	(29,449)	(25,694)
أتعاب مراقب الاستثمار	*11 و12*	(29,449)	(25,693)
مصاريف تشغيلية أخرى		(43,206)	(34,766)
إجمالي المصاريف		(867,781)	(754,186)
ربح السنة		11,186,035	2,960,334
الدخل الشامل الآخر		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		11,186,035	2,960,334

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صندوق فرصة المالي
(مدير الصندوق – شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.)
دولة الكويت

بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	عدد الوحدات القابلة للاسترداد	مساهمات حاملي الوحدات دينار كويتي	عجز الوحدات دينار كويتي	أرباح مرحلة دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2018	39,146,500	39,146,500	(18,350,095)	17,838,091	38,634,496
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	461,027	461,027	38,972	-	499,999
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(8,000)	(8,000)	(631)	-	(8,631)
الربح وإجمالي الدخل الشامل	-	-	-	2,960,334	2,960,334
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	39,599,527	39,599,527	(18,311,754)	20,798,425	42,086,198
الرصيد في 1 يناير 2019	39,599,527	39,599,527	(18,311,754)	20,798,425	42,086,198
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(1,325,412)	(1,325,412)	(222,255)	-	(1,547,667)
الربح وإجمالي الدخل الشامل	-	-	-	11,186,035	11,186,035
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	38,274,115	38,274,115	(18,534,009)	31,984,460	51,724,566

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صندوق فرصة المالي
(مدير الصندوق – شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.)
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
ربح السنة		11,186,035	2,960,334
تعديلات لـ			
أرباح غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	7	(11,004,172)	(2,970,685)
		181,863	(10,351)
التغيرات في:			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		1,213,330	(1,005,735)
موجودات أخرى		(16,313)	(140,783)
مستحق إلى مدير الصندوق		13,322	4,771
مستحق إلى أمين الاستثمار		1,874	(162)
مستحق إلى مراقب الاستثمار		1,874	(161)
أرصدة دائنة أخرى		4,958	142
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		1,400,908	(1,152,279)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد		-	499,999
استرداد وحدات قابلة للاسترداد		(1,547,667)	(8,631)
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التمويلية		(1,547,667)	491,368
صافي التغير في أرصدة لدى البنوك		(146,759)	(660,911)
أرصدة لدى البنوك في 1 يناير		149,697	810,608
أرصدة لدى البنوك في 31 ديسمبر		2,938	149,697

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صندوق فرصة المالي
(مدير الصندوق – شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

1. التأسيس والنشاط

تأسس صندوق فرصة المالي ("الصندوق") وهو صندوق مفتوح ذو رأس مال متغير في 24 أبريل 2002 في دولة الكويت. يخضع الصندوق للمرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1990، وتعديلاته واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

يهدف الصندوق إلي تنمية رأس المال من خلال استثمار الأموال لصالح من يرغب من المواطنين الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي والأجانب أشخاصا طبيعيين واعتباريين وفقا للقانون وذلك في مجال إدارة وتنفيذ عمليات وتداولات الخيارات المالية وباية أدوات مالية جديدة توافق إدارة السوق والهيئة علي إداراتها وتداولها بالإضافة إلي الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في البورصة مشتقات مالية لهل بناء علي أسس ودراسات وافية لتحقيق أعلي عائد ممكن وبمخاطر محدودة. يقوم الصندوق أيضا باستثمار الفوائض المالية في الإصدارات الأولية، والسندات الصادرة عن حكومة الكويت أو بضماناتها، والاكتتابات العامة المتوقع إدراجها بما في ذلك استخدام اية أدوات مالية جديدة توافق إدارة السوق والهيئة علي تداولها. كما يمكن استثمار الفوائض بشكل ودائع قصيرة ومتوسطة الأجل لحين توافر فرص استثمارية أخري.

كانت مدة الصندوق هي عشرة سنوات بدأت من تاريخ التأسيس. وقد انتهت المدة الأولى للصندوق بتاريخ 23 أبريل 2012. وقد وافقت أغلبية حاملي الوحدات القابلة للاسترداد على تجديد مدة الصندوق لفترة مماثلة وتم استكمال المراسلات ذات الصلة مع الجهات الرقابية. وبتاريخ 20 مارس 2017، وافقت هيئة أسواق المال على تجديد ترخيص الصندوق حتى 19 مارس 2020. يجوز تجديد الترخيص بعد ذلك لمدة مماثلة بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال. أيضا في تاريخ 20 مارس 2020 وافقت هيئة أسواق المال على تجديد ترخيص الصندوق حتى 19 مارس 2023.

يقوم بإدارة الصندوق شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. ("مدير الصندوق") كما تقوم الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة) بمهام أمين الاستثمار ("أمين الاستثمار") ومهام مراقب الاستثمار ("مراقب الاستثمار").

عنوان المكتب المسجل للصندوق ومدير الصندوق هو ص. ب. 23444، الصفاة 13095، دولة الكويت.

تم الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الاستثمار في 2 فبراير 2020.

2. أسس الإعداد

أ) <u>بيان الالتزام</u>

تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية والقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته بشأن إنشاء هيئة أسواق المال ولوائح نشاط الأوراق المالية والنظام الأساسي للصندوق. هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير في البيانات المالية السنوية للصندوق. إن التغيرات ذات الصلة بالسياسات المحاسبية الهامة واردة في إيضاح 3.

ب) <u>أسس القياس</u>

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية فيما عدا تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ج) <u>عملة العرض والتعامل</u>

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو عملة التعامل للصندوق.

3. التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة

قام الصندوق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بشكل مبدئي اعتبارًا من 1 يناير 2019. لم يتم تعديل أي معلومات مقارنة في هذه البيانات المالية لتعكس متطلبات المعايير الجديدة. يسري عدد من المعايير الجديدة الأخرى اعتبارًا من 1 يناير 2019، لكن لا يوجد أي تأثير على البيانات المالية للصندوق.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16، عقود التأجير

يقدم المعيار الجديد نموذجًا فرديا للمحاسبة على التأجير في الميزانية للمستأجرين. يعترف المستأجر بحق استخدام الموجودات التي تمثل حقها في استخدام الموجودات ذات الصلة ومطلوبات التأجير التي تمثل التزامها بسداد مدفوعات التأجير. هناك إعفاءات من الاعتراف بعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير للسلع منخفضة القيمة.

تظل محاسبة المؤجر مشابهة للمعيار الحالي – أي أن المؤجر يستمر بتصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي أو تشغيلي.

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 التعليمات الحالية لعقود التأجير بما فيها معيار المحاسبة الدولي 17 *عقود التأجير* وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية 4 *تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على عقود تأجير* وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15 *عقود التأجير التشغيلي – الحوافز* وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27 *تقييم وجود المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد التأجير*.

لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من قبل الصندوق أي تأثير على بياناته المالية.

4. السياسات المحاسبية الهامة

قام الصندوق بتطبيق هذه السياسات المحاسبية الهامة المبينة أدناه بثبات عند إعداد البيانات المالية، باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة المبينة في إيضاح 3.

أ) مساهمات حاملي الوحدات

يقوم الصندوق بتصنيف الأدوات المالية المصدرة كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق الملكية وفقا لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

أصدر الصندوق فئة واحدة من الوحدات القابلة للاسترداد المصدرة. هذه الوحدات هي أكثر الفئات تبعية للأداة المالية المصدرة من قبل الصندوق، وهي تخول مساهمي الصندوق الحق في صافي الموجودات المتبقية عند التصفية. تمنح الوحدات القابلة للاسترداد للمستثمرين الحق في طلب الاسترداد نقدا بقيمة تتناسب مع حصة المستثمر في صافي موجودات الصندوق في تاريخ الاسترداد وكذلك في حال تصفية الصندوق.

تستوفي وحدات الصندوق القابلة للاسترداد جميع هذه الشروط المطلوب استيفاؤها للأدوات المالية ذات خيار البيع التي تتضمن التزام تعاقدي من جانب الصندوق لإعادة شراء أو استرداد هذه الأداة نقدا أو مقابل أصل مالي آخر يتم تصنيفه ضمن حقوق الملكية.

ب) فائض/ (عجز) الوحدات

عند إصدار الوحدات، يتم إضافة/ (خصم) الفائض/ (العجز) الناتج من الفرق بين آخر صافي قيمة للموجودات والقيمة الاسمية إلى/ (من) حساب فائض أو (عجز) الوحدات. عند الاسترداد، يتم خصم الفائض المستحق السداد من حساب فائض/ (عجز) الوحدات.

ج) المخصصات

يتم تحقق المخصص في حال كان على الصندوق، نتيجة لحدث ماضي، التزامات قانونية حالية أو استدلالية يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه ويكون من المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام تدفق منافع اقتصادية خارج الصندوق.

د) صافي قيمة الموجودات للوحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات للوحدة وفقا للشرة الإكتتاب لدى الصندوق عن طريق تقسيم صافي الموجودات المدرجة في بيان المركز المالي على عدد الوحدات القائمة.

هـ) تحقق الإيرادات

تمثل أرباح وخسائر بيع الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للاستثمار ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر.

يتم إدراج إيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم إدراج إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام الدفعة.

و) المصاريف

يتم إدراج جميع المصاريف بما في ذلك أتعاب الإدارة وأمين الاستثمار ومراقب الاستثمار في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أساس مبدأ الاستحقاق.

ز) العملات الأجنبية

إن عملة التعامل للصندوق هي الدينار الكويتي. يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن صرف العملات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر.

يتم إدراج فروق ترجمة العملات الأجنبية من الموجودات والمطلوبات المالية غير النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. يتم إدراج فروق ترجمة العملات الأجنبية من الموجودات المالية غير النقدية مثل الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

ح) الأدوات المالية

أ. الموجودات المالية

تصنيف الموجودات المالية

يُصنف الصندوق موجوداته المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مع أو بدون إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الديون والأسهم، على الترتيب)؛
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم إدراج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

(أ) يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
(ب) أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فحسب للمبلغ الأساسي القائم.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد الصندوق نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق أهداف نشاطه، من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. إن هدف الصندوق هو إما تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات فقط أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وإذا لم ينطبق أي من الغرضين (مثال: الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فيتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها وفقًا للقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ الاستثمارية المجمعة. ويعتمد على عدد من العوامل القابلة للقياس. تتضمن المعلومات المأخوذة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المقررة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات في الممارسة العملية؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال المذكور) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، وتوقعاته بشأن نشاط المبيعات المستقبلية.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، لن يغير الصندوق من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فحسب

كخطوة ثانية في إجراء التصنيف، يقوم الصندوق بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي تحديد ما إذا كان يستوفي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فحسب.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد مدفوعات للمبلغ الأساسية أو إطفاء للقسط/الخصم).

وتكون العناصر الأكثر جوهرية للفائدة ضمن أي ترتيب للإقراض متمثلة في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء التقييم المرتبط باختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة، يستعين الصندوق بالأحكام ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الفائدة عن هذا الأصل.

على النقيض، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تنص على ما هو أكثر من مستوى الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب على المبلغ القائم. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي قياس الأصل المالي وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إضافة إلى ذلك، فإن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقا وفقا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر الانخفاض في القيمة. ويتم الاعتراف بالدخل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

ونتيجة لذلك، رأى الصندوق أن الموجودات المالية، ومنها على سبيل المثال الأرصدة لدى البنوك والموجودات الأخرى محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يتمثل الغرض منه في تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وأنها تتضمن تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات مبلغ الأصل والفائدة فقط على مبلغ الأصل القائم.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية ضمن هذه الفئة هي تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو يتعين قياسها إلزامياً بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تستوفي بخلاف ذلك متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط في حال كانت تستبعد، أو تخفض بشكل كبير، عدم تطابق محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل فقط دفع أصل القرض والفائدة يتعين إلزامياً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي عندما يثبت الحق في استلام الدفعة.

استبعاد الموجودات المالية

يستبعد الصندوق الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصل أو عندما يقوم الصندوق بنقل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي أو تك التي لا يقوم فيها الصندوق بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

عند استبعاد الأصل المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء المستبعد من الأصل) والمقابل المادي المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم اقتناؤه ناقصًا أي التزام جديد تم تكبده) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. إن أي حصة في تلك الموجودات المالية المنقولة التي تم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل الصندوق يتم تسجيلها كأصل أو التزام منفصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يطبق الصندوق نهجًا مكون من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتطرأ تغيرات على الموجودات من خلال المراحل الثلاثة التالية استنادًا إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً
بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.
المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة ائتمانياً في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل. وحيث إن هذا التقييم يستعين بالمعايير نفسها الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، لم يطرأ تغيير كبير على منهجية الصندوق في احتساب المخصصات المحددة.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخر في السداد
- قيام الصندوق بإعادة هيكلة القروض والسلفيات في ضوء شروط لم يأخذها الصندوق في اعتباره في حالات مخالفة لذلك
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظرا لصعوبات مالية.

ii. المطلوبات المالية

التحقق المبدئي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة أو كان يمثل أداة مشتقة أو تم تصنيفه كذلك عند الاعتراف المبدئي. يتم قياس المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فوائد، ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم لاحقًا قياس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بمصاريف الفوائد والأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. ويتم الاعتراف كذلك بأي ربح أو خسارة ناتجة عن الاستبعاد ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

إن المطلوبات المالية للصندوق تتضمن المستحق إلى أطراف ذات صلة ومطلوبات أخرى.

استبعاد المطلوبات المالية

يستبعد الصندوق الالتزام المالي عند الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاؤها. ويستبعد الصندوق كذلك الالتزام المالي عند تعديل شروطه أو عندما تكون التدفقات النقدية للالتزام المُعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بالقيمة العادلة استنادًا إلى الشروط المُعدلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المادي المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية منقولة أو مطلوبات متكبدة) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

ط) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تُطبق بعد

يوجد عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر؛ إلا أن الصندوق لم يقم بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة أو المعدلة التالية عند إعداد هذه البيانات المالية.

ليس من المتوقع أن يكون للمعايير والتفسيرات التالية المعدلة تأثير على البيانات المالية للصندوق.

- التعديلات المدخلة علي الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية.
- تعريف نشاط أعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3).
- تعريف المادية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17، عقود التأمين.

5. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، والمبينة في إيضاح 4، يتعين على الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات حول القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى. وتستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى التي تعتبر ذات صلة بها. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بتعديلات التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

6. أرصدة لدى البنوك

يحتفظ بالأرصدة لدى البنوك في مؤسسات مالية محلية وتحمل سعر فائدة بنسبة 0.5% سنويا (31 ديسمبر 2018: 0.5% سنوياً).

7. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
أوراق مالية مسعرة	51,566,637	41,764,448
أوراق مالية غير مسعرة	76,794	88,141
	51,643,431	41,852,589

تمثل الأوراق المالية المسعرة للصندوق في أغلبها استثمارات في أسهم مدرجة في بورصة الكويت.

تقع تلك الاستثمارات في الكويت وفيما يلي توزيع الاستثمارات حسب القطاع الصناعي:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
بنوك	31,575,353	20,532,270
خدمات	8,517,875	5,120,057
صناعي	5,678,150	7,140,521
عقارات	3,940,696	2,894,200
أخرى	1,931,357	6,165,541
	51,643,431	41,852,589

فيما يلي الحركة:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير	41,852,589	37,876,169
إضافات	16,475,085	13,451,007
استبعادات	(17,688,415)	(12,445,272)
صافي أرباح غير محققة	11,004,172	2,970,685
الرصيد في 31 ديسمبر	51,643,431	41,852,589

8. موجودات أخرى

تتضمن مبلغ 164,983 دينار كويتي (31 ديسمبر 2018: 151,992 دينار كويتي) مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م.(أمين الاستثمار) فيما يتعلق بأنشطة التداول الاستثماري.

9. مساهمات حاملي الوحدات، عجز الوحدات و صافي قيمة الموجودات.

أ) مساهمات حاملي الوحدات

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ رأسمال الوحدات المصدر والمدفوع للصندوق 38,274,115 دينار كويتي موزع على 38,274,115 وحدة مستردة بقيمة اسمية 1 دينار كويتي لكل وحدة (31 ديسمبر 2018: 39,599,527 دينار كويتي موزع على 39,599,527 وحدة مستردة بقيمة اسمية 1 دينار كويتي لكل وحدة).

ب) عجز الوحدات

يمثل هذا البند النقص في القيمة الاسمية نتيجة عمليات الاكتتاب في / (استردادات) وحدات الصندوق.

ج) فيما يلي صافي قيمة الموجودات للوحدة:

	2019	2018
صافي قيمة الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات (دينار كويتي)	51,724,566	42,086,198
عدد الوحدات القائمة قابلة للاسترداد	38,274,115	39,599,527
صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)	1.351	1.063

10. أتعاب الإدارة

أبرم الصندوق اتفاقية إدارة مع مدير الصندوق لإدارة الصندوق مقابل أتعاب إدارة بنسبة 1.625% (31 ديسمبر 2018: 1.625%) سنوياً من القيمة الصافية لموجودات الصندوق تحتسب وتتراكم بشكل شهري في يوم التقويم وتدفع شهريا. يوم التقويم هو اليوم الذي يتم فيه تقويم الأصول.

11. أتعاب أمين الاستثمار ومراقب الاستثمار

أبرم الصندوق اتفاقية مع الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م. للقيام بمهام كل من أمين الاستثمار ومراقب الاستثمار. بموجب الاتفاقية، تستحق الشركة الكويتية للمقاصة أتعابًا بنسبة 0.0625% سنويًا كأتعاب أمين الاستثمار وبنسبة 0.0625% سنويًا كأتعاب مراقب الاستثمار (31 ديسمبر 2018: أتعابا بنسبة 0.0625% سنويًا كأتعاب أمين الاستثمار وبنسبة 0.0625% سنويًا كأتعاب مراقب الاستثمار)، من القيمة الصافية لموجودات الصندوق تحتسب وتتراكم على أساس شهري في يوم التقويم وتدفع على أساس ربع سنوي.

12. الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تتألف الأطراف ذات الصلة بشكل رئيسي من حاملي وحدات الصندوق ومدير الصندوق وأمين الاستثمار ومراقب الاستثمار وشركاته التابعة والزميلة وموظفي الإدارة العليا وأقاربهم من الدرجة الأولى. وتجرى المعاملات مع الأطراف ذات الصلة في السياق الاعتيادي للأعمال وفقًا لشروط وأحكام معتمدة من قبل الإدارة.

فيما يلي الأرصدة الهامة لدى الأطراف ذات الصلة كما في تاريخ بيان المركز المالي:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
مستحق من أمين الاستثمار (مدرج ضمن موجودات أخرى)	164,983	151,992
مستحق إلى مدير الصندوق	71,493	58,171
مستحق إلى أمين الاستثمار	7,575	5,701
مستحق إلى مراقب الاستثمار	7,575	5,701

فيما يلي المعاملات الهامة مع الأطراف ذات الصلة خلال الفترة:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
أتعاب إدارة	765,677	668,033
أتعاب أمين الاستثمار	29,449	25,694
أتعاب مراقب الاستثمار	29,449	25,693

وفقًا للوائح هيئة أسواق المال والنظام الأساسي للصندوق، فإنه يتعين على مدير الصندوق الاحتفاظ بما لا يقل عن 250,000 دينار كويتي وما لا يزيد عن 95% من رأسمال الوحدات للصندوق في أي وقت من الأوقات. في 31 ديسمبر 2019، امتلك مدير الصندوق 1,403,115 دينار كويتي (31 ديسمبر 2018: 2,690,527 دينار كويتي) من وحدات الصندوق، والتي تمثل تقريبًا 3.67% (31 ديسمبر 2018: 6.79%) من إجمالي الوحدات المكتتب بها والقائمة.

13. إدارة المخاطر المالية

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية، يتعرض الصندوق للمخاطر التالية:

- مخاطر السوق
- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الصندوق لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الصندوق وسياساته وإجراءاته نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها وكيفية إدارة الصندوق لرأس المال.

إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى مدير الصندوق المسئولية العامة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى الصندوق. كما أن مدير الصندوق مسئول عن وضع سياسات إدارة المخاطر بالصندوق ومراقبتها.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر بالصندوق بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه الصندوق وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة. وتتم مراجعة سياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل منتظم لتعكس التغيرات التي تحدث في ظروف السوق وفي أنشطة الصندوق. يحافظ الصندوق على مراكز متعددة من الأدوات المالية قائمة على استراتيجية إدارة الاستثمار الخاصة بمدير الصندوق والتي يتم استخلاصها بشكل رئيسي من أهداف استثمار الصندوق كما هو مبين في إيضاح رقم 1.

فيما يلي المخاطر التي يتعرض لها الصندوق:

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تكبد الصندوق لخسائر مالية بسبب التغيرات السلبية في أسعار السوق للاستثمارات أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية. كما يقوم مدير الصندوق بمراقبة كافة مراكز السوق لدى الصندوق على أساس دوري.

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التقلبات في قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الأسهم أو القيمة الصافية للموجودات، سواء كان ذلك نتيجة عوامل محددة مرتبطة بكل استثمار على حدة أو بالجهة المصدرة للاستثمار أو كافة العوامل التي تؤثر على كافة الأدوات المتداولة في السوق.

تتألف الأدوات المالية التي يحتمل أن تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم بشكل رئيسي من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يقوم مدير الصندوق بإدارة مخاطر أسعار الأسهم من خلال تنويع استثماراته على أساس توزيع الموجودات المحدد مسبقاً في مختلف الفئات والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

تحليل الحساسية – مخاطر أسعار الأسهم

إن معظم استثمارات الصندوق هي استثمارات مدرجة في بورصة الكويت. إذا ارتفعت/ انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 5% مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، لكان ربح السنة ارتفع/ انخفض بمبلغ 2,578,332 دينار كويتي (2018: 2,088,222 دينار كويتي).

مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة تتمثل في تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للصندوق نتيجة التغير في معدلات الفائدة السوقية.

إن موجودات الصندوق المحملة بالفائدة تتمثل فقط في أرصدة لدى البنوك. بالتالي فإن تعرض الصندوق لمخاطر معدلات الفائدة غير هام.

مخاطر العملة

تتمثل مخاطر العملة في التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب تغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية.

إن الصندوق غير معرض لمخاطر العملة حيث إن كافة الموجودات والمطلوبات لديه مقومة بعملة التعامل للصندوق وهي الدينار الكويتي.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد طرفي الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية، وتنشأ بشكل رئيسي من الموجودات الأخرى والنقد لدى البنوك. يسعى الصندوق للحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالرصيد لدى البنك عبر التعامل مع بنك ذو سمعة طيبة. يقوم الصندوق بالتعامل مع مدير الصندوق وأطراف أخرى ذات صلة وأطراف مقابلة حسنة السمعة كما يقوم بشكل مستمر بمراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يقتصر تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان على القيمة الدفترية للموجودات المالية في تاريخ بيان المركز المالي، ويتم تلخيصها على النحو التالي:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
أرصدة لدى البنوك	2,938	149,697
موجودات أخرى	164,983	151,992
الإجمالي	167,921	301,689

إن مخاطر الائتمان على الأموال السائلة محدودة لأن الأطراف المقابلة هي بنوك ذات تصنيف ائتماني عالي مصنفة من قبل وكالات تصنيف ائتماني عالمية.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا توجد موجودات متأخرة السداد أو انخفضت قيمتها كما أنه لا توجد ضمانات للتغطية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن المطلوبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تقديم النقد أو أصل مالي آخر والناتجة بسبب إمكانية (والتي قد تكون غالبا احتمالية بعيدة) أن يكون مطلوبا من الصندوق دفع التزاماته قبل التاريخ المتوقع.

تقوم إدارة مخاطر السيولة لدى الصندوق على الاحتفاظ بأرصدة نقدية كافية من خلال إدارة التدفقات النقدية للصندوق بطريقة تسمح له بتحقيق أهدافه دون التعرض لمخاطر السيولة.

يتم القيام بتوقعات التدفقات النقدية من قبل مدير الصندوق. يراقب مدير الصندوق توقعات الجارية لمتطلبات السيولة لدى الصندوق وذلك لضمان وجود أرصدة نقدية كافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية. تأخذ تلك التوقعات في الاعتبار الالتزام بأهداف معدلات بيان المركز المالي الداخلي.

من المتوقع أن يكون استحقاق المطلوبات المالية خلال اثني عشر شهرا من تاريخ بيان المركز المالي.

14. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة تمثل المبلغ المستلم مقابل بيع أصل معين أو المبلغ المدفوع نظير تحويل التزام معين في إطار معاملة منظمة تتم بين الشركات المشاركة بالسوق وذلك في تاريخ قياس القيمة العادلة بالمبلغ الأصلي، أو في حال عدم توافره، في السوق الأكثر ربحية الذي يتعامل به الصندوق في ذلك التاريخ.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية كما في تاريخ بيان المركز المالي.

تسلسل القيمة العادلة:

يقوم الصندوق بتصنيف الموجودات المالية إلى الثلاثة مستويات التالية استنادًا إلى أهمية المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة.
- المستوى الثاني: مدخلات تختلف عن الأسعار المعلنة ضمن المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات إما بطريقة مباشرة (مثال: الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مثال: مشتقة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس).

يتم تحديد المستوى الذي يتم فيه تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى أقل مستوى للمدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة.

يقدم الجدول التالي تحليل الأوراق المالية، ضمن تسلسل القيمة العادلة:

2019	المستوى الأول دينار كويتي	المستوى الثالث دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
أوراق مالية مسعرة	51,566,637	-	51,566,637
أوراق مالية غير مسعرة	-	76,794	76,794
الإجمالي	51,566,637	76,794	51,643,431

2018	المستوى الأول دينار كويتي	المستوى الثالث دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:			
أوراق مالية مسعرة	41,764,448	-	41,764,448
أوراق مالية غير مسعرة	-	88,141	88,141
الإجمالي	41,764,448	88,141	41,852,589

لا يوجد تحويلات هامة بين المستويات خلال السنة المالية.

إن القيم الدفترية لجميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى، المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقارب قيمها العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي.

يُبين الجدول التالي المطابقة للأرصدة الافتتاحية والختامية للمستوى 3 من الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
في 1 يناير	88,141	94,165
استبعادات	-	(16,052)
(خسائر)/ أرباح غير محققة	(11,347)	10,028
في 31 ديسمبر	76,794	88,141

سيكون التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر غير جوهري إذا تغيرت العوامل المتغيرة ذات الصلة بالمخاطر بنسبة 5٪ والمستخدمة في القيمة العادلة للاستثمارات من المستوى 3.

15. أهداف إدارة رأس المال

يحدد النظام الأساسي للصندوق الحد الأدنى من رأس المال الذي يتعين على الصندوق الاحتفاظ به. يتابع مدير الصندوق ويتخذ الإجراءات اللازمة للوفاء بالحد الأدنى لرأس المال التنظيمي.

يلخص الجدول أدناه رأس المال المحتفظ به لدى الصندوق:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
رأسمال الوحدات	38,274,115	39,599,527
الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي	5,000,000	5,000,000

16. المطلوبات المحتملة والالتزامات

لا يوجد أية مطلوبات محتملة أو التزامات رأسمالية قائمة كما في 31 ديسمبر 2019 (31 ديسمبر 2018: لا شيء).